السلطة الفلسطينية بوضوح. لقد تمثلت ازمتها ليس فقط في احتلال الجيش الاسرائيلي لمناطقها، وحرمانها من مظاهر السيادة التي كانت تحرص على ايجادها لحد المبالغة الواضحة، ولا في التقارير التي تحدثت عن الفساد في بعض اوساطها، بل في كونها لا تستطيع الاستمرار في العملية التي جاءت اساسا من اجلها كما اسلفنا، وهي انجاز الحل السياسي مع الاسرائيليين، او الابقاء على محاولة الحل السياسي حية. فأزمة السلطة اذاً ازمة بنيوية تكمن في الاساس الذي انشئت على اساسه وفي الهدف الذي انشئت من اجله. ان ذلك ينعكس على «وحدانية» خياراتها فليس لها الا التفاوض، واذا فشلت المفاوضات فالحل هو المزيد من المفاوضات. وهدف المفاوضات الاساسي تحول من طريق للتفاهم مع الاسرائيليين ومحاولة التوصل الى حلول ما لإقناع السلطة نفسها بأن الامور ما زالت تسير، وتصدر ذلك لشعبها على شكل «امل في نهاية النفق».

عندما تتوقف المفاوضات الرسمية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي يجري فتح مفاوضات غير رسمية، وعندما لم يكن بالامكان اجراء اللقاء بين شارون وأبو علاء تجري لقاءات بديلة بين سري نسيبة وبيلين على سبيل المثال لا الحصر. وعندما تنهدم الثقة بين الجانبين فالحل هو اجراء المفاوضات لإعادة بناء الثقة.

ان وحدانية الخيار أمام السلطة هو مأزقها الفاحش، والذي يجعل الامر اكثر تعقيدا هو ان وحدانية الخيار ليس خيارا راديا تولد عن قناعة بل يكمن في جوهر السلطة وماهيتها وطريقة تشكيلها. ان العملية السياسية الجارية الآن بين الفلسطينيين والاسرائيليين هي محاولة او تجربة لإيجاد حل للصراع بطريقة ما، لكن مأزق السلطة حول التجربة فلسطينيا الى نظرية، وجعلها تجربة غير قابلة للفشل رغم انها بالتعريف يجب ان تترك حيزا لإمكانية الفشل. وجعل ضرورة تسويقها للشعب مسألة لا غنى عنها. ان الدفاع عن هذه التجربة النظرية فلسطينيا يتطلب انجازات على الارض. وحيث ان هذه الانجازات غير موجودة وغير متوقعة في ظل حكومة شارون فإن السلطة تلجأ الى تبرير رسالتها بطرق ثلاث.

الاولى: التركيز على مظاهر السيادة المفقودة عمليا، سواء بالعمليات الاستعراضية التي كانت سائدة قبل اعادة مظاهر الاحتلال الاسرائيلي خلال الانتفاضة، ومحاولة اثبات السلطة انها طرف موازٍ للحكومة الاسرائيلية كما افترضت في بداية العملية السياسية، وإلا بماذا نفسر محاولات السلطة المتكررة لوقف اطلاق النار مع الاسرائيليين رغم انها ليست طرفا في اطلاق النار.

الثانية تحقيق انجازات بأي شكل من الاشكال، وحيث ان هذا متعذر في الظروف الفلسطينية الحالية، فإن عدم تقديم التنازلات يرتقي الى درجة تحقيق الانجازات، لذلك «احتفل» الفلسطينيون بعد عودة الوفد الفلسطيني من كامب ديفيد لأن وفدهم لم يتنازل.

الثالثة: الحرص على شكلانية المؤسسة السياسية، بتركيبتها، وحركتها، وطقوسها. فمن تشكيل الحكومات المختلفة، الى حلف اليمين الى نيل ثقة المجلس التشريعي، الى المشاورات مع الحركات السياسية من اجل تشكيل الحكومات... كل هذه الامور تخلق جوا تؤكد السلطة وجودها من خلاله.

بعد كل ما قيل في مأزق السلطة بنيويا يأتي التصرف الاسرائيلي الشاروني حياله ليعمق تلك الازمة ويكشفها، وذلك لكون اسرائيل نفسها بحاجة الى جهة فلسطينية لتصدير ازمتها اليها. ان بعض الاوساط الاسرائيلية اليمينية تربط بين السلطة الفلسطينية، وبين الكيانية الفلسطينية، وتعتقد انها اذا ما قامت بالقضاء على السلطة فإنها بذلك تقوم بالقضاء على الكيانية الفلسطينية: المهم هنا ان لا تُربط هذه الكيانية بالسلطة فلسطينيا وعربيا، فأشكال هذه الكيانية تتجسد بالعديد من المؤسسات يفترض ان تكون السلطة آخرها. ان اكثر النتائج سلبية فيما لو انتهت السلطة نتيجة الضغط الاسرائيلي، او لاضمحلالها في حال عدم قدرتها على الاستمرار في الظروف الحالية تحدث اذا ما تم ربط الكيانية الفلسطينية بالسلطة بصورة مبالغ فيها، فلسطينيا وعربيا في الدرجة الاولى.

وعلى افتراض ان هذا هو الهدف الحقيقي للسلطة – مع ان قبولها بالمشاريع المطروحة وآخرها وثيقة جنيف لا تشير الى ذلك – فإن هذا الهدف – الدولة – عليه الكثير من الملاحظات.

الملاحظة الاولى: ان الدولة المستقلة باتت هدفا يكاد يكون مستحيلا نتيجة عمليات الاستيطان ومصادرة الاراضي وبناء الجدار وتحطيم اية امكانية لإيجاد تواصل جغرافي بين اجزاء هذه الدولة.

الثانية: ان اية نظرة عامة الى الفئات المختلفة المشكلة للشعب الفلسطيني في داخل فلسطين، ونتيجة لمدى التداخل الذي تم خلال عشرات السنين، فإن الاستقلال «الانفصال الكلي عن الاسرائيليين» ليس في مصلحة كثير من النخب الفلسطينية والكومبرادورية المرتبطة بالاقتصاد الاسرائيلي او «العبر» اسرائيلي، ولا هو كذلك في مصلحة كثير من الفئات الفلسطينية العاملة التي ارتبطت بالعمل في سوق العمل الاسرائيلي. اعتقد ان دراسة جادة وصريحة لهذه المسألة ستضعنا أمام نتيجة تبدو للبعض في غاية الغرابة وهي ان الفلسطينيين وبنسبة كبيرة حائرون بين ضرورة الاستقلال وضرورة الابقاء على الصلات التي تكونت مع الاسرائيليين عبر سنوات طويلة وبطرق مختلفة.

من المعروف ان الاستقلال الحقيقي يتطلب رأسمالية وطنية محلية لها مصلحة في الاستقلال، لكن تلاشي هذه الرأسمالية شبه الكلي في فلسطين، وتحولها الى كومبرادور او هروبها للخارج، وانقسام الطبقة العاملة فيما يتعلق بالمصلحة المباشرة بين الراغب في العلاقة باسرائيل والرافض لذلك، واتخاذ كثير من المثقفين طابعا كومبرادوريا مع الخارج او طابعا ارتزاقيا مع الداخل – كل ذلك يطرح أمامنا سؤالا يملك كامل المشروعية.. وهو من الذي يريد الدولة المستقلة في الضفة والقطاع حقا؟

الثالثة: ان الدولة الفلسطينية حتى المستقلة بالشكل المطروح. سوف تسقط الكثير من حقوق الفلسطينيين، وسوف تكرس اسرائيل دولة يهودية صهيونية عنصرية الى الابد، وهذا ما جعل السياسيين الاسرائيليين الاكثر حكمة يؤيدونها مؤخرا. لقد قال شمعون بيريس في ذكرى قتل رابين «ان اليمين الاسرائيلي ادرك متأخرا وجوب قيام دولة فلسطينية». هذا اضافة الى ان الحفاظ على وجود الدولة الاسرائيلية بهذا الشكل يكرس فصلا ابديا بين اليهود من اصل عربي وامتدادهم الثقافي والحضاري العربي وهذا احد اهم الاهداف الصهيونية برأي كتاب اسرائيليين مثل يهودا شنهاڤ.

اسرائيليا: تطمح اسرائيل من السلطة تخليصها من التبعات البيروقراطية والاخلاقية والامنية التي ترتبت على احتلالها للضفة والقطاع، وتطمح في ان تقوم السلطة بإنهاء القضية الفلسطينية بالشكل المطلوب اسرائيليا. هنالك مؤخرا عدة تصريحات لقادة اسرائيليين سابقين وحاليين حول تخوف اسرائيل من عواقب انهيار السلطة الفلسطينية (الايام ١١/١٢).

جانب من الحضور.

سيناريوهات ما بعد السلطة!

مهمة جدا الكيفية التي سيتم فيها تفاعل النظام السياسي مع السلطة اذا ما كانت القناعة حول مبررات وجودها سلبية. ان الحيلولة دون اعتبار السلطة جزءا من النظام السياسي سوف يريح ذلك النظام من اية تبعات لأي اتفاق مع اسرائيل نتيجة ضغط على السلطة ورموزها. ان اخطر السيناريوهات على الشعب الفلسطيني هو انتهاء السلطة نتيجة الضغط عليها عسكريا وسياسيا واقتصاديا، بمعنى اضمحلالها حيث سينعكس ذلك بصورة كارثية على القضية الوطنية الفلسطينية. ان انهيار السلطة ذاتيا قد يعني انهيارا للكيانية الفلسطينية التي نمت منذ الخمسينيات، لكن سيناريوهات انهيارها او اخراجها خارج النظام السياسي بطلب من ذلك النظام نفسه سيكون دليل قوة. واذا كان النظام السياسي الفلسطيني يرى ان ليس من مهماته حل السلطة او اخراجها خارجه، فإن على السلطة نفسها الطلب من الجسم الدولي الذي انشأها في اوسلو ان يوفر ادوات نجاحها في تحقيق المهمة التي انشئت من اجلها وإلا ان تعيد تلك المهمة لذلك الجسم. باعتقادي ان السلطة فوتت فرصة انتهاء الفترة المقررة للمجلس التشريعي والرئيس دون الضغط على قوى اوسلو الدولية وخاصة الولايات المتحدة من اجل إما الانتخابات وأخذ مزيد من الشرعية الوطنية وتحصيل مزيد من التفويض الدولي والتسهيلات لحل المشكلة، او كان يجب عليها ان تحيل المشكلة لتلك القوى الدولية، لتضعها واسرائيل أمام مسؤولياتها تجاه عملية السلام.

ان إقدام النظام الفلسطيني على اعفاء السلطة من مهماتها لهو دليل على قوة ذلك النظام بعكس ان تقوم هي بحل نفسها، واذا تعذر ذلك فإن كف السلطة يدها لنظام اوسلو الدولي سيعيد الكرة الى الملعب الاسرائيلي العالمي لتتحمل هذه القوى مسؤوليتها تجاه قضية هي من اكثر القضايا تعقيدا في العالم، وأكثرها تسببا في عدم الاستقرار العالمي.

دراسات اعلامية

صدر حديثاً، عن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، كتاب دراسات اعلامية من اعداد وتحرير د. سميح شبيب.

يتضمن هذا الكتاب عدداً من الدراسات الإعلامية التي سبق لطلبة جامعة بيرزيت، دائرة الاعلام، ان تقدموا بها كمتطلب من متطلبات التخرج.

يهدف هذا الكتاب الى تقديم نماذج من الدراسات الإعلامية، تعميقاً لما تتضمنه من جهد واستخلاصات، ولتعزيز ذلك مستقبلاً، ونشر دراسات اعلامية مختارة من الجامعات الفلسطينية.

الأبحاث الواردة للطلبة: أحمد برقاوي، أيهم أبو غوش، بدار سالم، راجا قراقرة، رواد عواد، سامر الرمحي، سوسن طه، عبد الرحيم عبد الله، عوض دعيبس، فاتن علوان، فادي عزام، محمد الحميدي، محمد الشوبكي، محمد سليمان عبد، ومهند البديري. ويقع الكتاب في ٢٦٢ صفحة من القطع المتوسط.